الصباح الاقتصادية
13
العدد 3071 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 2 رمضان 1439 - الموافق 18 مايو 2018
Friday 18 May 2018 - No.3071 - 11 th Year

بعد عملية استقطاع احتياطي الأجيال القادمة

عجز الموازنة الكويتية يتقلص إلى 3.15 مليارات دينار

أظهرت المؤشرات الأولية للحساب الختامي للكويت لميزانية 2017/2018 تجاوزها في تقليص عجز الموازنة ليصل إلى 1.6 مليار دينار قبل استقطاع احتياطي الأجيال القادمة بينما يصل إلى 3.15 مليار دينار بعد عملية الاستقطاع، مع الأخذ بالاعتبار أن التقديرات الحكومية قدرت تحقيق عجز مالي قدره 6.6 مليار دينار، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط في حينها.

وأظهرت البيانات الحكومية أن إجمالي إيرادات (نفطية وغير نفطية) الدولة بالحساب الختامي بلغ نحو 15.8 مليار دينار بزيادة قاربت 19% عن تقديرات الموازنة بقيمة 2.5 مليار دينار تمت إضافتها نتيجة الارتفاع في أسعار النفط.

في المقابل، بلغ إجمالي المصروفات نحو 17.4 مليار دينار بأقل من التقديرات بـ 2.5 مليار دينار نتيجة نجاح الحكومة في ترشيد النفقات وتطبيق استراتيجية لخفض الإنفاق الحكومي والتي جاءت نتائجها إيجابية في الحساب الختامي.

وقدرت الكويت الإيرادات في موازنتها بنحو 13.3 مليار دينار وإجمالي النفقات المتوقعة يبلغ 19.9 مليار دينار. ووضعت الكويت تقديرات موازنة 2017/2018 على أساس سعر تقديري لبرميل النفط يبلغ 45 دولارا.

واستقرت الإيرادات غير النفطية بالحساب الختامي عند 1.3 مليار دينار مثلت 8.2% من إجمالي إيرادات الحكومة فيما بلغت الإيرادات النفطية 92% من إجمالي إيرادات الحكومة خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس الماضي بقيمة 14.5 مليار دينار.

وتعكس البيانات الحكومية الأسباب الحقيقية وراء تراجع عجز الموازنة بشكل كبير التي تمثلت في ارتفاع سعر برميل النفط وتجاوز حاجز 70 دولارا مقارنة مع نحو 55 دولارا قبل 3 أشهر، وهذا يعني زيادة في فاتورة صادرات النفط للكويت وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات النفطية التي تشكل نحو أكثر من 90% من إجمالي إيرادات الموازنة.

وتحمل الميزانية الحالية 2018/2019 عجزا مقدرا بنحو 6.5 مليارات دينار بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة.

بحسب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف ، حيث يصل إجمالي الإيرادات المقدر في الموازنة 15 مليار دينار في حين بلغت تقديرات المصروفات 20 مليار دينار على أساس متوسط سعر مقدر بـ 50 دولارا لبرميل النفط الكويتي.

وتأتي موازنة العام الحالي تحت شعار "ضبط الإنفاق خطوة نحو الإصلاح المالي" تحمل في طياتها عددا من التحديات، مشددا على أنه من التحديات تولد الفرص والطموحات التي تسعى الكويت من خلالها إلى الاستدامة.

وجاء العجز المقدر بموازنة 2018/2019 بانخفاض 18% مقارنة بالعجز المتوقع في موازنة 2017/2018، حيث جاءت الإيرادات النفطية على أساس إنتاج يومي للنفط الكويتي قدره 2.8 مليون برميل يوميا على اساس متوسط سعر للبرميل الكويتي قدره 50 دولارا.

وارتأت وزارة المالية تحديد سعر نفط متحفظ عند 50 دولارا للبرميل لتقدير الإيرادات النفطية خلال موازنة 2018/2019 تماشيا مع نهجها في موازنة 2017/2018 والتي قدرته بـ 45 دولارا للبرميل.

14.5 مليار دينار إجمالي الإيرادات النفطية خلال السنة المالية المنتهية

مؤشرات البورصة تستقبل شهر رمضان باللون الأحمر

أنهت البورصة جلسة تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض المؤشر العام 14,32 نقطة ليبلغ مستوى 1ر4801 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر3 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 28ر12 مليون سهم تمت من خلال 1606 صفقات نقدية بقيمة 7ر12 مليون دينار كويتي (نحو 23ر4 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 21ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 4864ر02 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر45 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 14ر15 مليون سهم تمت عبر 751 صفقة نقدية بقيمة 1ر8 مليون دينار (نحو 5ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع 5ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 4765ر7 نقطة بنسبة انخفاض 0ر21 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 13ر9 مليون سهم تمت عبر 855 صفقة بقيمة 5ر2 مليون دينار (نحو 17ر16 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشأن تأكيد الجدول الزمني الخاص باستحقاقات الأرباح النقدية لمساهمي شركة (السكب الكويتية) علاوة على إتمام عملية شراء لشخص مطلع على أسهم الشركة (التجارية العقارية) وكذلك إفصاح من شركة (التعمير للاستثمار العقاري) بشأن توقيع إتفاقية وعد بالبيع.

كما تابع هؤلاء إفصاحا عن معلومات محضر مؤتمر (المحللين - المستثمرين) لشركة (زين) عن فترة الربع الأول من 2018 علاوة على إعلان (بورصة الكويت) عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (بوبيان ب) و(اجيليتي) و(خليج ب) و(بنك بوبيان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(صناعات) و(وطني) و(بيتك) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (أهلي متحد) و(مشاريع) و(برقان) و(صناعات).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 39 شركة وانخفاض اسهم 42 شركة أخرى في حين كانت هناك 24 شركة ثابتة من إجمالي 105 شركات تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة (بورصة الكويت) حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع المنتهي في 17 مايو 2018 بمحصلة سلبية بعد تراجع مؤشراتها الثلاثة بشكل جماعي.

وتراجع المؤشر العام خلال الأسبوع 0.57% مدنيا إلى النقطة 4828.63 مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 4828.63 نقطة، لتبلغ خسائر الأسبوع نحو 27.5 نقطة.

كما انخفض مؤشر السوق الأول خلال الأسبوع 0.66% نزولا إلى النقطة 4765.78 خاسرا 31.5 نقطة، مقارنة بمستوى إقفاله في الأسبوع الماضي عند 4797.28 نقطة.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعا خلال الأسبوع بنسبة 0.41% هبوطا إلى النقطة 4864.02، مقارنة بإقفاله الأسبوع الماضي عند النقطة 4884.25، خاسرا أكثر من 20 نقطة.

وتقلصت أحجام التداول الأسبوعية 33.2% إلى 204.61 مليون سهم مقابل 306.32 مليون سهم في الأسبوع السابق.

كما انخفضت السيولة الأسبوعية للسوق بنحو 21% إلى 36.9 مليون دينار مقابل 46.71 مليون دينار في الأسبوع الماضي.

ولم يختلف الحال بالنسبة للصفقات، التي تراجعت بنهاية الأسبوع إلى 11.04 الف صفقة مقابل 14.93 الف صفقة في الأسبوع السابق، بانخفاض نسبته 26.1%.

أداء سلبي لمؤشرات البورصة خلال الأسبوع

بنك برقان يحتفل بـ «شهر التوعية بالتدقيق الداخلي»

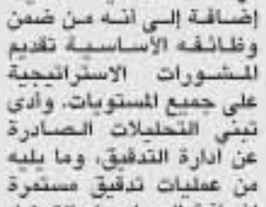
ممرو القصيبي

احتفل بنك برقان، أحد البنوك الكويتية الفاعلة، بدور إدارة التدقيق الداخلي في رفع مستوى الوعي بالمهنة ودورها الهام بالمؤسسة وكافة موظفي التدقيق الداخلي المتميزين تقدير أدائهم في هذا الصدد. وفي إطار المبادرات العديدة الإيجابية الرامية إلى دعم النمو الداخلي وإلهام موظفيه على التطور، شارك «بنك برقان» في مبادرة «شهر التوعية الدولية بالتدقيق الداخلي» التي شهدت طوال شهر كامل سلسلة من الأنشطة بإشراف وحضور كبار المتخصصين في مجال التدقيق الداخلي.

ويهدف معهد المدققين الداخليين (IIA) الذي أطلق مبادرة «شهر التوعية الدولية بالتدقيق الداخلي» إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي طوال شهر مايو من كل عام، ويمنح المختصين في هذا المجال فرصة للتعريف بأصول المهنة ودورها في المؤسسات والمجتمعات.

وشارك موظفو ادارة التدقيق الداخلي بالمبادرة التي نظمتها إدارتهم، كما تم تكريم كافة الموظفين المشاركين بعد نيلهم شهادات مهنية، في وقت تسعى الادارة دوما نحو تحسين الجودة والقيمة التي توفرها لمجلس إدارة بنك برقان. أما البنك الذي يتبنى أفضل الممارسات الدولية، فيواصل تطوير المواهب المحلية وتزويدهم بمجموعات من المهارات المتخصصة وذات الصلة.

بفضل ما تضيفه من قيمة وتطور للعمليات التشغيلية داخل المؤسسة، شهدت وظيفة التدقيق الداخلي تطورا على مر السنين لتصبح أداة قوية في تحقيق أهداف البنك. ويعهد مجلس إدارة البنك والإدارة العليا إلى المدققين الداخليين بضمان إعداد تقارير تدقيق موضوعية عن مدى فعالية وكفاءة الإدارة و الحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية. عدا عن ذلك، يؤدي التدقيق الداخلي دوره كأداة تحليل تقود المؤسسات من خلال تقييم التقنيات الجديدة والفرص المحتملة وتحديد أفضل الحلول من خلال دراسة القضايا العالمية، إضافة إلى أنه من ضمن وظائفه الأساسية تقديم المشورات الاستراتيجية على جميع المستويات. وأدى تبني التحليلات الصادرة عن ادارة التدقيق، وما يليه من عمليات تدقيق مستمرة إضافة إلى إعداد التحليل التنبؤي إلى تغيير النهج التفاعلي للتدقيق الداخلي والإبلاغ في الوقت المناسب عن الاستثناءات و عمليات الاحتيال والكشف عنها.

في معرض تعقيبه على المبادرة، قال رئيس التدقيق الداخلي لمجموعة بنك برقان عمرو القصيبي: «يشكل عملنا كمتخصصين في التدقيق الداخلي دورا هاما في رفع التوعية ، بطريقة تسهل إدارة العمليات المصرفية. هدفنا لا ينحصر فقط في توضيح أي مفاهيم خاطئة عن المهنة، بل يتعلق أيضا بتعزيز فهم مجتمع الأعمال للجزء الأساسي من التدقيق الداخلي المتمثل بضمان وجود حوكمة تنظيمية قوية، و نظام رقابة داخلية فعال، وإدارة فعالة للمخاطر. وللمساهمة في رفع مكانة بنك برقان محليا وإقليميا، نتبع أعلى معايير الكفاءة والشفافية في الالتزام بالسياسات القانونية والمصرفية، وعبر المشاركة في مثل هذه المبادرات، فإننا نخطو خطوات أكبر نحو تعزيز المعايير الهامة التي نلتزم بها».

وانطلاقاً من إيمانه الراسخ بأن «المجتمع يأتي أولاً» ، يهدف بنك برقان إلى تعزيز دور كل قسم وإدارة في المؤسسة لضمان نجاح الخدمات والمنتجات والأنشطة التي يقدمها. ونظرا إلى كونه قوة مالية متنامية وأحد المساهمين في تقدم وازدهار المجتمع، يواصل البنك تبني طرق مبتكرة لتبادل المعرفة وإثراء نمو وتطور موظفيه من خلال المنصات المؤثرة.

«ناقلات النفط الكويتية» تخفض سعر مناقصة 34 في المئة

قالت مصادر نفطية إن شركة ناقلات النفط الكويتية أجرت مرحلتين للتفاوض للحصول على أفضل الأسعار في مناقصة تسفين عدد من الناقلات التابعة للشركة.

وبحسب الأنباء، حازت شركة الأحواض الجافة العالمية في دبي أقل الأسعار التفاوضية وذلك بقيمة 36.5 مليون دولار مقارنة مع سعر أولي تم وضعه للتسعير بقيمة 55.4 مليون دولار وذلك بانخفاض قدره 34%.

وذكرت المصادر أن الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن "أسري" تفاوضت على الأسعار لتقدم سعراً قدره 38.7 مليون دولار في التفاوض الثاني، مقارنة بسعر أولي قدر بقيمة 45.5 مليون دولار.

وأشارت إلى أن العقد يتضمن صيانة حصرية لناقلات الكويت النفطية على مدى 3 سنوات وتتيح لـ"ناقلات النفط" صيانة معظم سفن أسطولها بشكل دوري، مشيرا إلى أن العقد يشمل إجراء صيانة شاملة على السفن تشمل البدن وتنظيف الخزانات والصباغة وأعمال الصيانة الدورية للمحركات والأجهزة الملاحية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالصين ترتفع 1.9 في المئة خلال أبريل

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال الشهر الماضي، مع ارتفاع الاستثمارات غير مالية الخارجية.

وكشفت بيانات وزارة المالية في الصين، أمس الخميس، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفعت في شهر أبريل عند 9.09 مليار دولار بنحو 1.9%.

أما على مستوى الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري فزادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم بنحو 2% على أساس سنوي عند 43.6 مليار دولار.

كما زاد الاستثمار غير المالي الخارجي في الصين خلال الأشهر الأربعة الأولى بنحو 34.9 % على أساس سنوي عند 35.58 مليار دولار.

وأوضحت البيانات أن الفترة من يناير وحتى أبريل من العام الجاري لم تشهد استثمارات في قطاعات العقارات والرياضة أو القطاعات الترفيهية.

و ارتفع اليوان أمام الدولار بنحو 0.1 % إلى 6.3628 يوان.

3.5 ملايين دولار خسائر «التعمير» من تخارج بالمغرب

أعلنت شركة التعمير للاستثمار العقاري عن تحقيق خسائر بقيمة 1.05 مليون دينار كويتي (3.5 مليون دولار) جراء تخارجها من استثمارين في المغرب.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إنها أتمت بيع كامل أسهمها في رأسمال شركتي «رام تري» و«فندق البوليفارد» في المغرب إلى شركة مجموعة بن عتيبة للاستثمار.

وأوضحت أن البيع تم مقابل قيمة إجمالية تصل إلى 150 مليون درهم مغربي أو ما يُعادل 4.87 مليون دينار كويتي (16.2 مليون دولار)، مع نقل ملكية الأسهم إلى الطرف المشتري.

وأشارت الشركة إلى أن الخسائر التي تم تحقيقها من التخارج سيتم الاعتراف بها في الربع الثاني من العام الجاري (2018).

كانت الشركة أعلنت عن الصفقة في أواخر إبريل الماضي، متوقعة تحقيق خسائر من التخارج تُقدر بنحو 1.33 مليون دينار (4.4 مليون دولار).

«KIB» يشارك في رعاية المؤتمر السنوي الدولي لكلية القانون الكويتية العالمية

من منطلق اهتمامه بمواكبة كافة الفعاليات الأكاديمية التي تحقق النهضة العلمية في البلاد، قدّم بنك الكويت الدولي (KIB) رعايته للمؤتمر السنوي الدولي الخامس الذي نظمته كلية القانون الكويتية العالمية في حرمها الجامعي تحت عنوان "التحديات المعاصرة للضمانات القانونية في عالم متغير"، وذلك تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، المستشار د. فهد العفاسي، وبحضور وكيل وزارة العدل، عبداللطيف السريع، وحشد كبير من الباحثين وخبراء القانون من مختلف الدول العربية والأجنبية.

وقد ناقشت محاور المؤتمر على مدار يومين العديد من المواضيع ومنها ضمانات الحقوق والحريات، ضمانات السلم والأمن الدوليين، تهديدات التطوّر السيبراني ومخاطر جرائمه، ضمانات حماية الهوية الثقافية والخصوصية المجتمعية، التحديات التي تواجه الرقابة على أسواق المال والمؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى انعكاسات التغيرات الدولية على الجوانب الاجتماعية.

وحول هذه الرعاية، قال مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: "إن رفعة الأوطان تقاس بثقافة أبنائها وعلومهم، ونحن في (KIB) نحرص دائما على تقديم كافة سبل الدعم والرعاية للفعاليات العلمية المقامة محليا والتي من شأنها إغناء سجل نشاطاتنا الاجتماعية من جهة، وإتاحة الفرصة أمام الطلبة للقاء كبار الباحثين وتبادل الآراء معهم وإثراء معلوماتهم حول القوانين الدولية وأهم القضايا التي تواجه المنطقة من جهة أخرى."

كما أفاد ناجيا أن (KIB) حريص على تعزيز علاقته الاستراتيجية مع كلية القانون الكويتية العالمية وذلك من خلال رعايته ودعمه المستمر لفعالياتها وأنشطتها، كونها كيان تعليمي ذو مستوى متميز، وتعمل بجد لإبقاء طلابها على اطلاع دائم حول أهم القوانين المحلية والدولية المتداولة تحت إشراف نخبة من ألمع الأساتذة في هذا المجال.

يذكر أن (KIB) يسعى باستمرار للمشاركة في مختلف النشاطات والمبادرات التي تندرج ضمن خطته المجتمعية الشاملة التي من شأنها تصنيف البنك في طليعة المؤسسات الكويتية المهتمة بالشأن المحلي على تنوّع قطاعاته وقضاياه باعتباره شريكا في كل جانب من جوانب حياة أفراد المجتمع.